

عصبة الأمم القديمة ، وعصبة الأمم الجديدة

١

كان مشروع عصبة الأمم أمنية دولية جميلة وردت لأول مرة ضمن النقط الشهيرة التي أعلنها الرئيس ولسون في يناير سنة ١٩١٨ لتكون دستوراً لعقد الصلح مع ألمانيا الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى. وقد تضمنت هذه النقط في الوقت نفسه أهم المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها عصبة الأمم المستقبلية، وهي العمل على تحقيق الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لجميع الأمم صغيرها وكبيرها، وتسوية المسائل الاستعمارية بمراعاة مصالح الشعوب ذات الشأن، وضمان حرية البحار، وإلغاء الحواجز الجمركية، وخفض السلاح وغيرها. وبالرغم من أن تصريحات الرئيس ولسون لم تحقق كلها عند وضع معاهدة فرساي فإن قيام عصبة الأمم كان من أهم ما حقق منها. وقد أدمج دستور عصبة الأمم بالفعل في معاهدة فرساي واعتبر جزءاً لا يتجزأ منها. وكان إدماجه على هذا النحو في صلب المعاهدة التي أمليت على الدول المهزومة، وكانت تمثل يومئذ سلطان الحلفاء الظافرين فما تضمنته من شروط فادحة، من أعظم الأخطاء التي صدعت فبا بعد من هيبة هذه الهيئة الدولية الجديدة التي أقيمت لتعمل على منع الحرب وتوطيد أركان السلم، وتحقيق العدالة الدولية بين الأمم.

وبدأت عصبة الأمم القديمة حياتها في أول يناير سنة ١٩٢٠ وهو تاريخ البدء في تنفيذ معاهدة فرساي، واتخذت مدينة جنيف مقراً لها لكي تعمل في جو محايد بعيداً عن المؤثرات القومية. وانتظمت بها في البداية اثنتان واربعون دولة، منها ثمان وعشرون دولة متحالفة وأربع عشرة دولة محايدة، وهو عدد لزداد فيما بعد إلى نحو ستين، وذلك حينما انتظمت في العصبة دول الأعداء السابقين، وفي مقدمتهم ألمانيا، وبغض الدول الصغرى التي حصلت على استقلالها

مثل مصر والعراق . واتجهت الدول الصغرى والامم المغلوبة بأبصارها إلى ذلك الصرح المتيد ترجو أن يكون قيامه فاتحة لعهد جديد في العلاقات الدولية ، وأن تظفر على يديه بتحقيق أمانها وحقوقها المسلوقة ، وأن يكون لها خير عون على مغالبة منطق القوة العاشم وكبح جماح النزعات الاستعمارية الجشعة .

ولكن عصبة الأمم ما كادت تبدأ العمل لتحقيق مهمتها الدولية العظيمة حتى أخذت بوادر الشك تبدو حول تصرفاتها واتجاهاتها ، وأخذت الآمال العظيمة التي علقت على قيامها وخطورة رسالتها ، تنجو شيئاً فشيئاً ، وأخذت الدول الصغرى والامم المغلوبة بوجه خاص تشمر بأن ما يحيط بنشاط العصبة من الأوصاف والدعاوى الخلافة ، مثل إقامة العدالة الدولية ، وتأييد حق تقرير المصير ، وإنصاف الدول المظلومة ، وأمثالها ، إن هي إلا ألفاظ جوفاء لاحقيقة لها . والواقع أن عصبة الأمم ما لبثت أن كشفت عن جانب الضعف الحقيقي في تكوينها ؛ فهي لم تكن سوى أداة للدول الظافرة الكبرى التي أنشأتها ، واستأثرت بالمقاعد الدائمة في مجلسها ، والتي ألفت فيها وسيلة دولية ناجعة لتحقيق ما ربهها البعيدة المدى ، والاستتار وراء ما يمكن أن تسبغه العصبة بصفتها العالمية ، على خططها من ضروب التأييد والتبرير . أجل استطاعت العصبة في بعض الأحيان أن تذلل بعض الأزمات الدولية الخطيرة ، وأن تضع حلولاً مقبولة لبعض المشاكل الإقليمية ، ولكنها لم تستطع بتصرفاتها وقراراتها أن تقنع دولة من الدول الصغرى ، أو أمة من الأمم المغلوبة ، بأنها تجرى دائماً على مبادئ الحق والنزاهة . والامر بالعكس فقد كانت تصرفات العصبة دائماً إزاء هذه الأمم الصغرى يطبعها لون واضح من التحامل والإجحاف . ويكفي أن نذكر هنا موقف العصبة إزاء الأمم العربية التي وضعت تحت الانتداب ، وما اشترطته على العراق يوم طلبت الانضمام إليها من شروط فادحة لم تفرض على أية دولة أخرى .

وكما أخفقت عصبة الأمم في تحقيق مبادئ العدالة الدولية فكذلك أخفقت في تحقيق مشروع نزع السلاح الذي كان مجاحه من أعظم أهدافها . ثم كان بعد ذلك عجزها المؤلم عن دفع الاعتداء عن دول هي من صميم أعضائها ، مثل الصين والحبشة والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا ، واكتفائها بإصدار القرارات النظرية ، العقيمة في أخطر المواقف الدولية .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت عصبة جنيف جثة لا حراك بها .
وعبثاً حاولت أن ترفع صوتها الخافت لآخر مرة في أواخر سنة ١٩٣٩ ، حينما
نشبت الحرب الفنلندية الروسية . ولم يكن ثمة مجال لأن تعمل الهيئة التي عجزت
عن العمل المثمر في ظل السلام والتأييد الإجماعي ، تحت قصف المدافع وفي ظل
المعارك المضطربة . وسرعان ما غدت عصبة الأمم أثراً من آثار الماضي لا يدل
عليها اليوم سوى قصرها الفخم المهجور في قلب جنيف ، وسوى بعض آثارها
العملية في ميادين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، مما كانت تقوم به
لجانها الفنية العديدة في هذه الميادين .

٢

على أن اختفاء عصبة جنيف في غمر المعارك الطاحنة لم يحل دون بقاء الفكرة
حية قوية خلال الحرب ذاتها ، ولم يمنع الدول الديمقراطية من أن تؤكد تمسكها
مرة بعد مرة بالمبادئ التي قامت عليها العصبة القديمة . وفي المؤتمر الذي عقد في
موسكو في أكتوبر سنة ١٩٤٣ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بوجوب إنشاء
هيئة دولية عامة تقوم على مبدأ السيادة والمساواة بين جميع الأمم المحبة للسلام ،
وفتح باب الانضمام فيها لهذه الأمم جميعها صغيرها وكبيرها ، وذلك للمحافظة على
السلام والأمن الدولي ؛ فكان هذا القرار بمثابة التمهيد لإنشاء عصبة الأمم الجديدة .
ونحن نعرف ما تلا ذلك من خطوات ، ففي أغسطس سنة ١٩٤٤ عقد مؤتمر
دمبرتون أوكس وفيه وضعت الأسس الدستورية للهيئة الدولية الجديدة .
ثم بحث مشروع دمبرتون أوكس في مؤتمر عالمي حافل عقد في سان فرانسيسكو
من أواخر إبريل إلى أواخر يونية سنة ١٩٤٥ وشهدته أكثر من خمسين دولة ،
وفيه تم الاتفاق على ميثاق « الأمم المتحدة » أو عصبة الأمم الجديدة .

عقد ميثاق « الأمم المتحدة » عقب انتهاء الحرب الأوربية بأسابيع قلائل ،
وفي الوقت الذي حققت فيه الأمم المتحالفة نصرها الشامل على ألمانيا النازية ،
وأخذت الأمم تستقبل نسائم السلم الأولى وتتطلع إلى المستقبل بقلوب مبهجة
تحدها الآمال العظيمة . وبالرغم مما بدا يومئذ في الميثاق من أوجه النقص ،
وبالرغم مما اشعرت به الدول الصغرى من انتقاص لحقوقها ومكاتها وما ساورها

من جراء استئثار الدول الكبرى بالسلطان والتوجيه ، فقد اعتبر الميثاق دطامة عظيمة في صرح السلم المستقبل . ولما تم النصر على اليابان بعد ذلك بأسابيع قلائل زادت النفوس أملا واستبشاراً ، واتجهت سائر الأمم بأبصارها إلى هيئة الأمم المتحدة أو عصبة الأمم الجديدة ، تلتمس على يديها الحلول الموفقة لسائر المشكلات التي يعانى منها استقرار السلم .

ولم يكن يخطر يومئذ ببال أحد أن حوادث الشهور الأخيرة من عام النصر سوف تغشى بأكدارها الكثيرة هذا الأفق المتألق ، وتقلب تقاؤل الشعوب لسرعة إلى موجة عامه من التشاؤم . فإخفاق أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الكبرى ، والتنافس الخطير على أسرار القنبلة الذرية ، ومشكلة إيران وتمزيقها على يد حلفاء الأمم ، والخلاف التركي الروسي ، وغيرها من المشكلات التي تعاقبت في الأشهر الأخيرة ، تسمم الأفق الدولي وتندثر بأخطر العواقب .

وفي ظل هذا الأفق الكدر المثقل بسحب الأزمات الدولية ، عقدت هيئة الأمم المتحدة جمعيتها العمومية الأولى في العاشر من شهر يناير بحضور ممثلى إحدى وخمسين دولة . ومن غريب الاتفاق أن يكون شهر يناير هو نفس الشهر الذى صدرت فيه تصريحات الرئيس ولسون الأولى عن عصبة الأمم (١٩١٨) ، وعقدت فيه عصبة الأمم القديمة جمعيتها العمومية الأولى (١٩٢٠) ، وهو أيضاً نفس الشهر الذى ألقى فيه الرئيس روزفلت تصريحه الشهير أمام الكونجرس عن الحريات الأربع (١٩٤١) .

وانتخبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الأعضاء المؤقتين لمجلس الأمن وهو أول وأهم الهيئات التى تقوم عليها . ونحن نعرف أن الدول الكبرى ، وهى بريطانيا وروسيا وفرنسا وأمريكا والصين ، قد احتفظ لها فى ميثاق سان فرانسيسكو بالكراسى الخمسة الدائمة فى مجلس الأمن . وانتخبت للكراسى الستة المؤقتة البرازيل والمكسيك وبولندا وهولندا ومصر وأستراليا . وقيام مصر فى مجلس الأمن لتمثل كتلة الدول العربية مكسب أدبى لاشك فيه ، وقد اختيرت مصر أيضاً للجلوس فى محكمة العدل الدولية ، وهى أيضاً إحدى الهيئات الملحقمة بالأمم المتحدة . وكذلك مثلت الدول العربية الأخرى فى مختلف اللجان التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة . وكل ذلك حسن بلا ريب ، ولكن العبرة بالنتائج العملية . وربما كان لنا أن نتفائل بمثل هذه

المكاسب الادبية في ظروف أخرى غير التي تجوزها مصر وتجاوزها بلاد الشرق الأدنى .

وقد ممعنا قبل انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة كلاماً كثيراً عن محمول السياسة البريطانية في الشرق الأدنى إلى وجهة جديدة ، واعتزامها أن تقوم بتغييرات سياسية تتفق مع الظروف الجديدة . وربما كان من علائم ذلك التغيير ما أعلنه مستر بيثن وزير الخارجية البريطانية في الجمعية العمومية من أن الحكومة البريطانية تعترم في المستقبل القريب أن تعترف بشرق الاردن دولة مستقلة ذات سيادة . ونحن نعرف بالتجارب المرة ماذا يعنيه مثل هذا الاستقلال في نظر السياسة البريطانية . وكذلك صرح مستر بيثن في خطابه بأن بريطانيا تعترم أن تنزل عن انتدابها على الكروون وتوجولند وتنجانيقا (وهي مستعمرات ألمانيا السابقة) إلى مجلس الوصاية الدولي أحد هيئات الأمم المتحدة . ولكنها ستحتفظ بانتدابها على فلسطين حتى تنتهي لجنة التحقيق من مهمتها . ولا جديد في مثل هذا التصريح ؛ لأن نظام الوصاية الذي ابتدعه دستور الأمم المتحدة هو نظام الانتداب نفسه مدعوماً مشدداً .

٣

إن عصبة الأمم الجديدة بدا حياتها العملية في جو ملبد بالسحب وروح الثقة في المستقبل تكاد تفيض بين الأمم ، وعوامل التشاؤم تخيم على كثير من الأمم التي كانت بالأمس القريب تحذوها أعظم الآمال .

فايران ترى كيانها على وشك الانهيار نتيجة للتدخل الاجنبي السافر . وتركيا تشعر بأنها مهددة بمثل هذا المصير . وسوريا ولبنان ترى كلتاها مصيرها بيت فيا دون رأيا بين الدولين المحتلتين ؛ وتحفظ إحداها بحق إبقاء جنودها في لبنان صوتاً لما تسميه مصالحها الخاصة . ومصر بعد كل الذي تكبدته في سبيل الأمم المتحدة وفي سبيل بريطانيا من التضحيات المادية والادبية الفادحة، ترى السياسة البريطانية تنظر إلى مطالبها العادلة وحقوقها المشروعة في الجلاء والسودان بنفس النظرة القديمة ، فعتبرها مسائل قابلة للحدل والمنح والمنع ، وتأبى عليها الدول المتحالفة أن تشترك في مؤتمر الصلح الخاص بإيطاليا مع ما لها من الحقوق

والمصالح الجومرية في شهوده ، ومع ما لها من حقوق تاريخية ومصالح حيوية في بعض المستعمرات الإيطالية. وهذه الدول جميعاً من أعضاء عصبة الأمم الجديدة ، والمفروض أنها ، بمقتضى نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، يجب أن تكون بعيدة عن كل اعتداء على سيادتها واستقلالها وأن من حقها الواضح أن تلجأ إلى مجلس الأمن الدولي إذا ما استهدفت هذه السيادة وهذا الاستقلال لأى مساس أو اعتداء وإنه لمن بواعث الأسف أن تكون المظاهر الأولى لنشاط مجلس الأمن في مستهل حياته العملية مطبوعة بطابع الفتور والتردد ، فيما تراه الأمم ذات الشأن مسألة حياة أو موت لها . فقد رأت إيران مثلاً أن تثير مسألتها أمام المجلس ، وتناولها المجلس كارها متردداً ثم تنحى عن بحثها مؤقثاً مفضلاً أن تعالج بمفاوضات خاصة تجرى بين الطرفين المتنازعين وهما إيران وروسيا . وليت شعري هل يستطيع المجلس إذا ما أخفقت هذه المفاوضات أن يصدر قراره بوجوب سحب روسيا وبريطانيا وأمريكا لجنودها من أراضى إيران المستقلة ؟ وهل تنزل الدول الثلاث عند مثل هذا القرار إذا ما صدر ؟ إن الظواهر الأولى تدل كلها على أنه ليس من المرجح أن يقدم المجلس على اتخاذ مثل هذه الخطوة الحاسمة في مسألة إيران أو غيرها من المسائل القومية الشائكة ، أو أنه يستطيع أن يفرض على إحدى الدول الكبرى القيام بأية خطوة لا تود اتخاذها مهما كان في ذلك من استجابة لمقتضيات الحق والعدالة .

وقد طرحت في نفس هذه الدورة مسائل شائكة أخرى مثل مطالبة روسيا لسحب الجنود الإنجليزية من اليونان ومطالبة أوكرانيا بسحبها من أندونيسيا . وتنوى سوريا ولبنان أيضاً إثارة قضيتهما أمام مجلس الأمن إذا لم تسحب الجنود الأجنبية منهما في الحال . ولكن مجلس الأمن لم يشأ أن يواجه الأمر قط برأى أو قرار عملي . فانتهدت مسألة اليونان بسحب روسيا لطلبها وبقاء الاحتلال الإنجليزي . وأحيلت مسألة أندونيسيا لتسوى بمفاوضات خاصة بين هولندا والوطنيين وقرر المجلس أن بقاء الجنود الإنجليزية هنالك لاغبار عليه . ومن المرجح أن يقف المجلس إزاء مسألتى سوريا ولبنان مثل هذا الموقف . أو يكتبني باتخاذ بعض القرارات النظرية وكل هذه بوادر لا تبعث على التفاؤل . وهذا التناقض الواضح بين الحقائق الواقعة وبين ما نسمعه من التصريحات الرنانة في ساحة الأمم المتحدة عن حقوق الأمم وحراباتها ، هو أخطر ما في الأمر

كله ، وهو أكبر بواعث التشاؤم وتزعزع الثقة . ونحن الآن نشهد تطوراً سريعاً في عقلية الأمم يعتبر نذيراً شديداً للخطورة . فقد خرج العالم دامياً ممزقاً من أروع صراع عرفه التاريخ قاست فيه الأمم أعظم المحن والكوارث ، وبذلت فيه أفدح التضحيات ، ولكنه خرج ليواجه بعد أشهر قلائل فقط حالة لم يكن تتوقعها معظم الأمم المحاربة والمسائلة على السواء ، وهي حالة أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها تؤذن بأن الأمم الكبرى التي كتبت لها النصر ، لم تعتبر بعبر الحرب المؤلمة ، ولم تثنها ويلات الحرب المروعة التي قاستها مدى ستة أعوام ، عن وسائلها وزعاتها القديمة ، وهي التي كانت في ذاتها من أهم العوامل والأسباب في إضرام نار الحرب العالمية الثانية .

ولقد لبثنا خلال أعوام الحرب الستة نسمع خلال مناظر السفك والتدمير الهائلة أطيّب الوعود وأقدسها عن حقوق الأمم وحرّياتها ، وعن الغايات الإنسانية النبيلة التي تخوض الأمم الديمقراطية من أجلها هذا الصراع العالمي ؛ فكان عهد الحريات الأربع التي أعلنها الرئيس روزفلت أمام مجلس الكونجرس ، ثم كان ميثاق الأطلنطيق الذي يؤكد في غير موضع قدس الحقوق والحريات القومية ، وحق جميع الأمم الطبيعي في استقلالها واختيار الحكومات التي تلائمها ، كما يؤكد حقها في المشاركة في فرض الرخاء الاقتصادي . ثم جاء بعد ذلك مؤتمر يالطا في أواخر مراحل الحرب ليؤكد مرة أخرى ما جاء في ميثاق الأطلنطيق . وكانت هذه الوعود العظيمة الخلابة تبدو خلال الظلمات المدهمة كأنها بريق أمل ساطع تنطوى عليه سائر الأمم الصغيره التي انحازت إلى جانب الديمقراطية ، تشاطرها المحنة وتؤازرها بكل ما وسعت من القوى المادية والأدبية ، إيماناً بما قطعته على نفسها من عهود ومواثيق مقدسة

والآن وقد انجلت الغمرة المروعة ، وخرجت الأمم المتحدة ظافرة منتصرة ، وعادت تتبوأ مكاتبتها من السلطان والنفوذ، فما الذي نرى ؟ نرى العهود والمواثيق وقد غدت ألقاظاً عقيمة . ونرى الدول الكبرى وقد استأنفت سياستها القديمة في دعم نفوذها على حساب الدول الصغرى ، ونراها تتنافس في إحراز مناطق النفوذ ، وتتفاهم فيما بينها على توزيع المنافع والأسلاب دون اكتراث لحقوق الأمم الصغرى . ونرى السياسة الاستعمارية الشرهة تعود إلى سابق عهدها بل أشد . وهكذا تتضائل الآمال العظيمة التي عقدت على تحقيق العدالة

عصبة الأمم القديمة وعصبة الأمم الجديدة

الدولية سراعاً، وتشعر الأمم الطامحة إلى استرداد حقوقها وحرّياتها، بأنها خدعت وأنها تغدو مرة أخرى فريسة لمشيئة الظافرين المتحكّمين .

إن التارخ يعيد نفسه ، وإن أشد ما نخشاه هو ألا نجد في هيئة الأمم المتحدة سوى عصبة الأمم القديمة تتشج بثوبها الجديد . وإذا كان المقام لا يتسع هنا للمقارنة التفصيلية بين دستور العصبة القديمة ، وميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يكفي أن نلفت النظر هنا إلى أن ميثاق العصبة الجديدة يحتفظ في هيكله بنفس الأسس القديمة . فالدول الكبرى تحتفظ لنفسها بالكراسى الدائمة في مجلس الأمن (وهو المائل لمجلس العصبة القديمة) ، ونظام الوصاية يحل محل نظام الانتداب القديم ، ونزعة السيطرة القديمة التي تمحّص عليها الدول الكبرى لا تخفيها ألفاظ المساواة البراقة في الميثاق الجديد .

وتمتاز العصبة الجديدة فوق ذلك بأنها سوف تحتكّم على أداة مادية من القوى العسكرية لتنفيذ قراراتها حين ترى تنفيذها بالقوة القاهرة . وإذا كان ذلك يبدو من بعض الوجوه ميزة عملية فإنه من جهة أخرى قد يغدو خطراً إذا أسئ استعمال هذه القوة ، أو إذا لم تتوافر عناصر النزاهة والعدالة في قرارات العصبة ومراميا .

وقد أشار رئيس الوفد السوفييتى في خطابه في الجمعية العمومية إلى أن هيئة الأمم المتحدة يجب أن تختلف عن عصبة الأمم القديمة فضلاً عن أنها يجب أن تكون أداة فعالة للحماية مصالح الشعوب المحبة للحرية، ويجب كذلك أن تشعر بأنها تعيش في جو سليم ، وأن العمل المشترك فيها يتم بوسائل جديدة . أما إحياء الوسائل التي كانت تتبعها العصبة القديمة فلا يترتب عليه سوى الضرر بهيئة الأمم المتحدة .

وفي هذه الملاحظة تمثل المسألة كلها . فإذا لم تبادر هيئة الأمم المتحدة إلى تقديم الأدلة العملية على أنها قامت لتحقيق العدالة الدولية بين سائر الأمم كبيرها وصغيرها ، وإذا لم تشعر الأمم الصغرى بالطمأنينة على استقلالها وحرّياتها في ظل هذا الصرح الدولى الجديد، فقدت الأمم المتحدة تأييد الشعوب وثقتها بسرعة ، وكان مصيرها المحتوم إلى ما صارت إليه عصبة الأمم القديمة .

محمد عمر الله عنانه